الميثاق المغاربي
حول حماية البيئة والتنمية المستديمة

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية
والجمهورية التونسية
والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
والمملكة المغربية

باعتبار أن المسائل المتعلقة بالبيئة وحماية المحيط هامة ومصيرية في عصرنا الحاضر. وتتجلى أهميتها من خلال الإنشغال البالغ للمجموعة الدولية بشأنها وعملها من أجل التكفل بها وذلك عن طريق المواثيق والندوات العديدة التي تخصص لها .

ونظرا لتشابه القضايا البيئية في دول اتحاد المغرب العربي كمشاكل التصحر وتدهور الموارد المائية والغابات والمراعي والوسط البحري والتلوث الصناعي والحضري والزراعي وتدني ظروف العيش وغيرها.

ونظرا للترابط الوثيق بين سياسات الدول في هذا المجال وانعكاساتها على مجمل الدول المغاربية وجب التوجه الى وضع ميثاق مغاربي للبيئة يرسم الأهداف الكبرى لهذه السياسات ويحدد التوجهات العامة في المجالات ذات العلاقة على أن يتم تجسيد هذه الأهداف من خلال برامج تنفيذية يتم الإتفاق بشأنها طبقا للإجراءات المعمول بها في إطار الإتحاد.

الباب الأول : توجهات عامة

- اعتبارا أن لكل شخص حق أساسي في محيط سليم وبيئة متوازنة وظروف حياتية ملائمة تكفل له صحة جيدة وعيشا رغيدا.

- واعتبارا أن الرقي بالإنسان والنهوض به هو الهدف الرئيسي من العمل التنموي .

- ووعيا بارتباط التأثيرات القطرية البيئية على التوازن البيئي العام ومايترتب عن ذلك من مسؤولية فردية وجماعية مناطة بعهدة دول الإتحاد في الحفاظ على البيئة وحمايتها وتحسين نوعيتها، حاضرا ومستقبلا.

- واعتبارا أن الأعمال التي تقوم بها دول الإتحاد من أجل حماية البيئة والتنمية المستديمة تعد مساهمة في المجهودات المبذولة في هذا الصدد على المستوى الدولي.

تتعهد بما يلي :

- إدراج البعد البيئي في سياسات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وإعطائها الأولوية ضمن المخططات التنموية لدول إتحاد المغرب العربي .

- تعزيز الهياكل الإدارية المكلفة بالبيئة في دول الإتحاد ومدها بالوسائل الضرورية الكفيلة بتحقيق أهداف حماية البيئة .

- إقرار تشريعات وتنظيمات قانونية متجانسة ومتكاملة في ميدان حماية البيئة والموارد الطبيعية .

- إعداد برامج عمل في كل بلد مغاربي تضبط أولويات التدخل العاجلة والآجلة في مختلف الميادين المتعلقة بالبيئة والحفاظ عليها.

- معالجة كل الأعراض البيئية السلبية التي تهدد استقرار الموارد الطبيعية وسلامة البيئة والصحة ونوعية عيش الفرد والمجموعة ؛

- القيام بدراسة التأثيرات البيئية عند وضع المشاريع والإنشاءات التي يمكن أن تكون لها انعكاسات سلبية على البيئة والأخذ بعين الإعتبار استنتاجات الدراسات عند تنفيذ المشاريع .

- تبادل المعلومات والتقنيات والتجارب المتعلقة بميادين حماية البيئة وصون الطبيعة بين دول الإتحاد ودعم التكوين والبحث في هذه الميادين.

- العمل على تدعيم المشاركة المغاربية في المؤتمرات والندوات الدولية حول البيئة وكذلك تنسيق وتوحيد المواقف في المنظمات والهيئات الدولية المتخصصة.

- نشر وعي بيئي على المستوى الجماهيري قصد اشراك كل الطاقات في حماية البيئة من كل الأخطار التي تهددها.

- تحسيس المنظمات والهيئات الدولية بقضايا البيئة فى المغرب العربى.

الباب الثاني : توجهات قطاعية

- نظرا لأهمية التنمية المستديمة كسلوك يومي يهدف إلى الإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي المتوازن للأجيال الحاضرة والمقبلة تتعهد دول إتحاد المغرب العربي بمايلي :

- العمل على اتباع مناهج التنمية المستديمة حتى تمكن هذه التنمية من الإستجابة لحاجيات الحاضر بدون الأضرار بحظوظ الأجيال المقبلة في مواصلة تلبية حاجياتهم الذاتية .

- انتهاج سياسات تنموية تكرس البعد البيئي لتفادي أحداث اختلال بالتوازنات الطبيعية .

1- في المحافظة على التربة والغطاء النباتي ومقاومة التصحر

نظرا لتعدد مظاهر تدهور التربة المرتبطة أساسا بالخصوصيات المناخية واستعمالات استخدامات مختلف أصناف الأراضي، تتعهد الدول المغاربية بمايلي :

- وضع سياسات ناجعة لاستصلاح واستعمال واستخدام الأراضي محافظة على التربة وخاصيتها تلبية لمقتضيات الأمن الغذائي.

- دعم المشاريع القطرية والمشاريع المشتركة الهادفة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية للفلاحة وتنميتها .

- الحفاظ على التوازن الهيكلي بين المناطق العمرانية والأراضي الفلاحية في نطاق احترام التشريعات الخاصة بحماية الأراضي الفلاحية من الإتلاف والزحف العمراني العشوائي.

- اتباع طرق ملائمة تضمن استخداما واستعمالا سليمين للأراضي واستمرارية انتاجيتها وحمايتها من التدهور.

- تشجيع إستعمال كل ما من شأنه أن يقلص من مظاهر تدهور التربة وخاصة منها الأسمدة العضوية والطرق البيولوجية عوضا عن الأسمدة الكيميائية والمبيدات .

- العمل على الحد من تدهور التربة بفعل الإنجراف والتعرية والتملح وغيرها.

- ونظرا للإنعكاسات الخطيرة الناتجة عن زحف الرمال والتصحر في جل بلدان المغرب العربي تتعهد الدول المغاربية بما يلي :

- العمل على الحد من تدهور التربة بفعل التصحر.

- التوفيق بين المشاريع التنموية المحدثة في المناطق الصحراوية وحماية المحيط .

- الإهتمام بالغابات والتشجير والمحافظة على التوازن البيئي .

- دعم المشروع الإقليمي لمقاومة التصحر في الدول المغاربية .

2- في المحافظة على الموارد المائية :

نظرا لمحدودية الموارد المائية الطبيعية وقلتها تتعهد الدول المغاربية بمايلي :

- توفير المياه بالكمية الضرورية والنوعية المقبولة قصد تلبية حاجيات الشرب والري والصناعة والسياحة .

- السهر على حماية الموارد المائية المهددة بمخاطر الإستنزاف والتلوث بجميع أشكاله .

- المحافظة على المائدات المائية ذات الموارد غير المتجددة بترشيد استعمالها بالتعاون بين دول الإتحاد.

- العمل على ترشيد استعمال المياه في الدول المغاربية والمحافظة على الثروة المائية

- العمل على معالجة المياه المستعملة الصناعية والمنزلية وإعادة استعمال هذه المياه مع مراعاة الشروط الصحية لذلك .

3- في المحافظة على الثروات الحيوانية والنباتية :

- نظرا لدور النباتات والحيوانات في إرساء التوازن البيئي والمحافظة على التنوع البيولوجي تتعهد الدول المغاربية بمايلي :

- إتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الحماية الكافية للأصناف الحيوانية والنباتية التي يجب رعايتها .

- تنظيم الصيد بما يكفل استغلالا محكما ومرشدا لمختلف أنواع حيوانات الصيد.

- تقنين الإستيراد والتصدير والعبور لأنواع الحيوانات والنباتات البرية .

- رعاية المحميات الطبيعية المتواجدة في الدول المغاربية والعمل على النهوض بها .

4- في مقاومة التلوث وتحسين ظروف العيش :

وعيا بالتأثير المباشر للظروف الإقتصادية والإجتماعية والصحية والثقافية على طاقة الإنسان المغاربي وعلي نجاعة نشاطه في البناء الحضاري، فإن دول إتحاد المغرب العربي تتعهد بمايلي :

- دعم الجهود الرامية الي تحسين الظروف الصحية والحياتية للمواطن .

- دعم المجهودات الرامية إلي الحد من السلبيات الناتجة عن الضجيج وبقية أشكال التلوث .

وبما أن الأنشطة الصناعية والحضارية والسياحية والتعدينية والطاقة تلعب دورا هاما في البناء الإقتصادي والإجتماعي بالدول المغاربية .

وحيث أن هذه الأنشطة قد تتسبب في إحداث تلوث يضر بالبيئة والموارد الطبيعية وينعكس على ظروف عيش المواطن.

تتعهد دول الإتحاد بمايلي :

- مقاومة كل أعراض التلوث الصادر عن الأنشطة الحضرية والزراعية والتعدينية وعن المؤسسات الصناعية والسياحية ومؤسسات توليد الطاقة والوقاية من اضرارها بما يضمن سلامة البيئة ونقاوتها .

- دعم المصالح والمؤسسات المعنية بمقاومة التلوث الصناعي والتصرف في الفضلات المنزلية وحماية البيئة بما يكفل نجاعة تدخلاتها الوقائية والعلاجية.

- إعداد إطار تشريعي مغاربي يضبط التراتيب الكفيلة بضمان حماية البيئة من التلوث وإصدار مواصفات متجانسة لتلافي وجبر الأضرار عند حدوث تلوث .
- تشجيع استعمال الطاقة النظيفة كالغاز الطبيعي في جميع الميادين وتأسيس صناعات لهذا الغرض .

- تشجيع استعمال مصادر الطاقة المتجددة التي تزخر بها دول الإتحاد كالرياح والشمس والحرارة الجوفية وغيرها.

5- في حماية السواحل والوسط البحري:

اعتبارا لأهمية الموارد البشرية في الدفع بالتنمية الإقتصادية بدول الإتحاد ونظرا لحساسية الوسط البحري والسواحل لعوامل التدهور والتلوث .

تتعهد دول الإتحاد بمايلي :

- اتخاذ التدابير اللازمة وخاصة التشريعية منها على مستوى اتحاد المغرب العربي لحماية السواحل والإنجراف والتلوث والمحافظة على التوازن بينهما .

- المحافظة على الموارد البحرية ومقاومة تلوث البحار واتخاذ الإجراءات اللازمة في ذلك .

- الإهتمام بالمسائل الوقائية لحماية الثروات البحرية والسواحل من أخطار التدهور والتلوث .

- تفادي إلقاء الملوثات السائلة والغازية والصلبة الصادرة عن التجمعات السكانية والمؤسسات الصناعية والسياحية في الوسط البحري .

- عدم إلقاء السوائل النفطية والنفايات والمواد السامة والخطيرة والمخلفات في الشواطئ وفي المياه الإقليمية لدول الإتحاد المغاربي مع تشديد المراقبة والتنسيق لضمان ذلك .
- العمل على توحيد الإجراءات القانونية لردع اغراق السفن أو القوارب البحرية عمدا أو تخلص السفن من نفاياتها في المياه الإقليمية لدول اتحاد المغرب العربي .

6- في المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي :

نظرا إلى أن احترام التراث الطبيعي والثقافي من مقومات التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

تعتبر دول اتحاد المغرب العربي أن المحافظة على المعالم التاريخية والثقافية من دعائم الشخصية العربية المغاربية .

وتتعهد الدول المغاربية على حماية تراثها وأخذه بعين الإعتبار في مخططات التنمية والتهيئة العمرانية .

المحافظة بصفة خاصة على الميزات البيئية وعلى توازن الموارد الطبيعية التي تساهم في النشاط السياحي .

7- في التهيئة الترابية والعمرانية :

نظرا للمكانة الهامة التي تحتلها التهيئة الترابية والعمرانية في الوقاية من انتشار مظاهر تدهور البيئة واختلال توازنها.

واعتمادا على ماتوفره التهيئة الترابية والعمرانية السليمة من ظروف سانحة لتحسين ظروف عيش المواطنين وصيانة الموارد وترشيد استغلالها .

تعتبر دول إتحاد المغرب العربي أن التهيئة الترابية والعمرانية عنصر أساسي في سياسات حماية البيئة .

وتتعهد بمايلي :

- اعتماد سياسات متكاملة على النطاق المغاربي في ميادين التهيئة الترابية والعمرانية تمكن من توظيف امثل للموارد الطبيعية والبشرية واشغال الأراضي بما يتلاءم وحاجيات المجتمع والتوازن البيئي لضمان أسس عملية للتنمية المستديمة .

- اعتماد سياسة ناجعة للتحكم في النموالديمغرافي المضطرد.

- اتباع سياسة لإيجاد توازن بيئي بين الجهات قطريا ومغاربيا وتعبئة الجهود المادية والفنية والعملية للتحكم بظاهرة النزوح الريفي .

- الإهتمام بحماية التجمعات السكنية وكافة المنشآت من الكوارث الطبيعية .

- اعتماد التخطيط العمراني كأداة رئيسية في رسم سياسات التعمير على الصعيدين المحلي والمغاربي .

- الإهتمام بالمناطق الريفية وذلك باتباع سياسات في مجال التهيئة الريفية تهدف إلى توفير الظروف الملائمة على المستويات الإقتصادية والتجهيزات المختلفة والسكن ، وتأخذ بعين الإعتبار الوضع الإجتماعي والإقتصادي لسكان الأرياف بما يكفل دعم أنشطتهم وتثبيتهم بجهاتهم.

الباب الثالث : التربية والتوعية البيئية والتكوين والبحث العلمي

اعتبارا أن حماية البيئة هي واجب كل مواطن من مواطني اتحاد المغرب العربي .
ووعيا بأهمية التربية والتوعية البيئية في إدراك المواطن لهذا الواجب .
وإيمانا بضرورة إيلاء التربية والتوعية والتثقيف البيئي مكانة مرموقة في البرامج والخطط في كل بلد لحماية البيئة .

تتعهد دول إتحاد المغرب العربي بمايلي :

- إدراج البعد البيئي ودراسة البيئة في برامج التدريس في المراحل التعليمية المختلفة بدول الإتحاد .

- دعم البرامج التثقيفية والإعلامية المتعلقة بالبيئة في وسائل الإعلام المختلفة .

- دعم البحث العلمي في المجالات البيئية والتنسيق في ذلك بين دول الإتحاد.

- تشجيع إحداث تنظيمات غير حكومية لحماية البيئة وصون الطبيعة ودعم مشاركتها الفعلية في العمليات الهادفة إلى حماية البيئة .

الباب الرابع :
في مجابهة الكوارث البيئية الطارئة

وعيا بما تمثله الكوارث البيئية من انعكاسات سلبية واعترافا بأهمية التعاون في هذا الميدان تتعهد دول الإتحاد بمزيد من التنسيق بين المخططات وبرامج مجابهة الكوارث والحوادث البيئية الطارئة وإزالة اضرارها والوقاية منها واتخاذ كل الإجراءات التنظيمية والقانونية والعملية في هذا الشأن .

الباب الخامس :
في تدعيم التعاون الدولي

تتميز دول إتحاد المغرب العربي بموقع جغرافي خاص يفرض عليها التعاون في ميدان حماية البيئة والمحافظة عليها مع المجموعة الدولية لاسيما المجموعات المجاورة لها .
واعتبارا أن البيئة ليست لها حدود ،

تتعهد دول الإتحاد بما يلي :

- تنسيق وتعزيز التعاون مع المنظمات والهيئات العربية والإفريقية والدولية في مجال تمويل المشاريع البيئية ذات الإهتمام المشترك .

- المشاركة والمساهمة الفعالة في المجهودات المبذولة من أجل ايجاد حلول للمخاطر التي تهدد البيئة في العالم على سبيل المثال لاالحصر: الموارد المائية -التصحر - الوسط البحري- طبقة الأوزون - التغيرات المناخية - التنوع البيولوجي -تنقل النفايات الخطرة عبر الحدود وغيرها .

الباب السادس :
أحكام عامة

- تبقى الإتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف المبرمة بين دول الإتحاد في هذا المجال سارية المفعول وفي حالة تعارض أحكامها مع أحكام هذه الإتفاقية يتم العمل بما جاء في بنود هذه الأخيرة .

- يتم تعديل هذه الإتفاقية بطلب من إحدى دول الإتحاد بعد موافقة الدول الأخرى ويكون هذا التعديل ساري المفعول بعد التصديق عليه من كافة دول الإتحاد وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة التالية.

- تخضع هذه الإتفاقية للتصديق عليها من قبل كافة الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل منها، وتدخل حيز التنفيذ بعد إيداع وثائق المصادقة عليها منطرف هذه الدول لدى الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي التي تقوم بإشعار الدول الأعضاء بذلك .

وقعت بمدينة انواكشوط بتاريخ 16 جمادى الأولى 1413هـ 1402ور الموافق 1992/11/11م في خمس نسخ أصلية تتساوى جميعها في الحجية القانونية .

معاوية ولد سيدي احمد الطايع
رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية

زين العابدين بن علي
رئيس الجمهورية التونسية

علي كافي
رئيس المجلس الأعلى للدولة
الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

معمر القدافي
قائد ثورة الفاتح العظيم
الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الإشتراكية العظمى

الحسن الثاني
ملك المملكة المغربية